

كلمة صاحب الجلالة

بمناسبة افتتاح المؤتمر السادس لرابطة القضاة

معشر القضاة :

لقد جرت عادتنا أن نرأس مؤتمر رابطتكم في كل سنة إيمانا منا بكبير فائدته وجدواه لما يفتح أمامكم من مجال لتتذاكروا فيما بينكم مختلف المشاكل التي تهم المحاكم ولتهدوا وجهة نظركم فيما يجد من الاصلاحات المزمع إدخالها على مؤسستنا المتصلة أوثق الاتصال بمختلف طبقات الشعب.

فمنذ سنتين وفي الوقت الذي عزمنا فيه على إتخاذ ذلكم القرار التاريخي بشأن توحيد قضائنا وتعريبه ومغربته إستكمالا لما بقي من مظاهر سيادتنا الوطنية وجهنا إليكم خطابا دعوناكم فيه لاعتبار أنفسكم منذ تلك اللحظة معبئين مجندين لخدمة بلادكم.

وإننا لنكبر فيكم — معشر القضاة — إستجابتكم التلقائية لندائنا، وتقديركم لأهمية المسؤولية التي ألقيت على عاتقكم في الظروف الدقيقة التي اجتازها القضاء أثناء مرحلة تطبيق الاصلاح الذي ادخل عليه.

ومن جهتنا فرغم ما كان يتطلبه هذا الاصلاح الجريء من مجهودات، وما أحدث تطبيقه من مشاكل ومضاعفات أبينا إلا أن نؤكد دائما على الاحتفاظ بالضمانات التي خولناها لقضاتنا من قبل والتي أقرها دستور مملكتنا في مبدإ من مبادئه تلكم الضمانات التي تجعل القضاة في مأمن من كل مساس بمصيرهم ومصالحهم وضميرهم. ولم يكن من السهل الجمع بين الحفاظ على الضمانات المخولة وبين التدابير الضرورية لتركيز نظامنا القضائي وتدعيم أركانه، وذلك نظرا لما تتطلبه تلك التدابير من إحداث مصالح جديدة داخل المحاكم وإحلال كل واحد المكان الصالح له واللائق به.

ولقد تتبعنا باهتمام كبير كل خطوة من خطوات وزيرنا في العدل الذي نفذ تعاليمنا بكل دقة، حتى أخذت — والحمد لله — شؤون العدل تسير من حسن الى أحسن.

ولم يحدث في النهاية أي انخفاض في مستوى القضاء أو عجز عن مسايرة النظم الجديدة ونحن نتابع ما تبذلون من جهود ليمضي قضاؤنا في تحسن مستمر، ويحقق لرعايانا ما نطمح لتوفيره دائما لهم من مزيد العدل.

ولقد لاحظنا بكامل الارتياح أن تلك الفترة القصيرة التي كان علينا أن نقضي فيها على تعدد المحاكم وأن يختص القضاة المغاربة وحدهم بالفصل في القضايا كان فيها الاتصال مستمرا بين قضاتنا ووزارتنا في العدل لتعريب القوانين الأساسية ومراجعة النصوص، وإبداء الرأي في بعض الاصلاحات.

ورغم هذه النتائج السارة فإننا نعلم أن القضاء لا يزال في حاجة الى تدعيم أركانه، وذلك ببذل الجهود المستمرة سواء من ناحية مضاعفة الانتاج، وتقريب القضاء من المتقاضين، أو من ناحية تبسيط المسطرة، وتعويض بعض النصوص بأخرى أكثر فعالية، وأشد ملاءمة لواقعنا.

ولا شك أنكم — معشر القضاة — تتبعون كجميع المواطنين المجهودات الموصولة التي نقوم بها في الميدان الاقتصادي لنمو البلاد ورفع الدخل القومي.

وكل هذه المجهودات تتوقف على أن تسود الثقة والاطمئنان بين الأفراد والجماعات وأن يكون كل فرد يرتاح الى مقرراتكم وأحكامكم؛ ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان القضاة في مستوى مسؤولياتهم، يعطون لكل ذي حق حقه، بدون تباطؤ وبكل نزاهة وتجرد مراعين القسط في الأحكام إمتثالا لقول الله عز وجل « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط، إن الله يحب المقسطين »، إن الأمانة الموضوعة على كواهلكم معشر القضاة لهي أقدس الأمانات، وأصعبها في آن واحد، وإن إيماننا بخطورتها جعلنا لا نتأخر في إتخاذ التدابير التي تزيد في إطمئنانكم وتسهل عليكم القيام بمهمتكم ومضاعفة نشاطكم، ويتجلى ذلك في قرارنا القاضي بتحسين حالتكم المادية، رغم ما أحدث ذلك للدولة من تكاليف جديدة كما يتجلى في إصدار أوامرنا لمراجعة المسطرة وتبسيطها مع الاحتفاظ بالضمانات الضرورية لحقوق المتقاضين.

وإننا ننتظر من هذا الاصلاح التعجيل بالفصل في القضايا وتنفيذها لئلا يبقى ذلك البطء مرتبطا في أذهان المواطنين بعمل القضاة؛ وهذا ما سيساعد على الزيادة في اكتساب ثقة المواطنين في القضاء، وإذا كانت الدولة في عملها هذا قد نفذت كل ما يجب عليها نحو القضاة فسيبقى عليكم كما وعدتموني ذلك ألا تبخلوا بوقتكم ومجهوداتكم، للزيادة في تنمية معلوماتكم الفقهية والقانونية لمواجهة مشاكل العصر التي تزداد يوما بعد يوم دقة وتشعبا وتقنية، وانكم تعلمون أكثر من غيركم أن محاكمنا منذ تم توحيدها أصبح يتحاكم لديها جميع سكان مملكتنا على إختلاف جنسياتهم ودياناتهم، وأن أصول شريعتنا الاسلامية السمحاء تقتضي توخي الحق وإقامة العدل بين الناس دون فرق بينهم ولا تمييز، فالمغرب الذي ظل طوال أمجاد عصوره يعتز برصانة عدالته وعلو كعب قضاته لحري به اليوم أن يعطي الدليل على تمسكه بهذا التراث المقدس، وأن يبرهن على توفره على قضاة مبرزين محنكين يعطون القدوة في حمل الشعلة والذود عن شعارهم قول الرسول صلى الله عليه وسلم : « من ولي شيئا من أمور المسلمين لم ينظر الله في حاجته حتى ينظر في حوائجهم » صدق الرسول الأعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقيت بالرباط

الأحد 24 جمادى الثانية 1386 — 9 أكتوبر 1966